Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

هذه أهم ما اعترض بها على المتنبي ، والقاضي في هذه المسألة يستعين بالقواعد كثيراً ويرجع إليها ، لأن الذوق فيها لا ينفع ولا يمكن أن يوجه خطأ أو يغفر زلة لغوية ، كما أنه يرجع إلى كلام العرب ويستشهد بما جوزوه ، وإن كان خصوم المتنبي لا يجيزون للشاعر أن يتصرف كما يريد ، ومن الأمثلة التي توضح منهجه في هذا القسم قوله :

فِـدًى مَـنْ على الغبراء أوّلُهُـم أنا لهذا الأبي المائـدِ الجائدِ القَرْمِ

قالوا : لم يحك عن العرب : « الجائد » وإنما المحكي عنهم رجل جواد وفرس جواد ومطر جواد .

قال المحتج : هذا الباب يستغني فيه القياس عن السماع لاطراده واتساق أمره على الاعتدال ، فكل فعل في الكلام يقتضي التصريف إلى فاعل ومفعول ، وكل فعل فله « مُفْعِل ومُفْعَل » . ولسنا نحتاج إلى مثل هذا التوقف واتباع المسموع وهذا اشبه بمذاهب القياس والأصل الذي عليه أهل اللغة » . (١)

هذه صورة لدفاع القاضي عن المتنبي ويتضح منها إنه لم يتعصب للشاعر وإنما نظر بعين الانصاف والعدل فاستحسن ما كان حسناً من شعره واستهجن ما لم تكن فيه طلاوة وروعة . وإذا كان قد وضع بعض الأسس التي قاس بها الشاعر فليس معنى ذلك إنه يتعصب له أو يندفع للذود عنه من غير علم ورويّة ، لأن المتنبي لم ينفرد عن غيره كل الانفراد ، فما يصيب غيره يصل اليه ، وما يطبق على غيره يسري عليه . ولكن هل وفق القاضي في دفاعه ؟ وهل وضع المتنبي حيث ينبغي أن يوضع ؟ ولعل ما سبق يوضح ذلك وإن كانت المقايسة شغلته عن تحديد مكانة الشاعر لأنه سعى قبل كل شيء إلى أن يدفع عنه التهم ويبرىء ساحته من العيوب التي وسم بها . وقد وفق في ذلك كل التوفيق ووضع الحسنات إلى جانب السيئات وحاول أن تذهب الأولى ما لحق بالشاعر من نقد منحرف وخصومة فيها لدد

(١) الوساطة ص ٤٧٠ .